

بلاغ صادر عن اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق

عقدت اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق اجتماعها بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٦ وناقشت الأوضاع السياسية وبعض القضايا المستجدة في الوضع الداخلي السوري، وعدداً من النقاط التي تتعلق بإعلان دمشق ووسائل وآليات تفعيله:

أولاً: قضية المعتقلين على خلفية إعلان بيروت/دمشق:

قامت السلطة خلال الشهر الفائت باعتقال عدد من المثقفين والسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني تحت ذريعة توقيعه مع أشقائهم اللبنانيين على وثيقة "إعلان بيروت/دمشق"، وفي الوقت ذاته قامت باستدعاء العشرات وتهديدهم بغرض سحب توقيعاتهم أو عرض المساومات الرخيصة عليهم، التي ليس من هدف لها إلا إثارة البلبلة والشقاق في صفوف المعارضة الوطنية الديمقراطية.

أ- أكدت اللجنة على النقاط التالية فيما يخص الاعتقال:

١- يؤكد النظام الحاكم يوماً بعد يوم على تحوله إلى بنية مغلقة ممانعة للتغيير وغير قادرة عليه، بحكم المصالح الفئوية الضيقة والرؤى اللاعقلانية، لذلك فهو يعتمد آلية وحيدة في التعاطي مع الداخل السوري تقوم على القمع والاعتقال.

٢- تعبر سياسة القمع والبطش التي يمارسها النظام عن ضعفه، وعن الأزمة المستقلة في علاقته مع المجتمع السوري الذي يريد أن يبقيه متفرجاً وصامتاً ومباركاً لكل ممارساته، ومن هنا يبدو الهدف الرئيسي للاعتقالات الحالية والتي سبقتها خلال الأشهر الفائتة هو ضرب قوى المعارضة التي تعمل من أجل التغيير الوطني الديمقراطي، وشل قدرتها على الفعل والحركة.

٣- يعبر نهج الاعتقال عن الانتهاك الفاضح للحريات العامة والحقوق الدستورية والقانونية للمواطنين، وعن

الاستهتار بالموثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها سوريا والتزمت بها.

ثانياً: الحملة الإعلامية على إعلان بيروت/دمشق والموقعين عليه:

وقفت اللجنة المؤقتة مطولاً عند الحملة الإعلامية المضللة التي أطلقتها السلطة في تلفزيونها وصحافتها ضد إعلان بيروت/دمشق والموقعين عليه، وأكدت على النقاط التالية:

١- افتقاد السلطة ومحازبيها والموالين لها لرصانة الخطاب السياسي، إذ تعتمد الحملة على التحريض وكيل الشتائم والانتهاكات الباطلة والمكرورة مما يشير إلى درجة البؤس الثقافي والإعلامي والسياسي للخطاب الموالي.

٢- تؤكد اللجنة المؤقتة على أن النظام الحاكم هو المسؤول الأول عن جلب الأخطار والمصائب على الوطن، بحكم عدم تحصينه للجهة الداخلية بالاستجابة لمطالب التغيير من جهة، وإصراره على سياساته الإقليمية اللاعقلانية من جهة ثانية.

٣- إن آليات الاستبداد والفساد السائدة لا تلتقي بالتأكيد مع ادعاءات التمسك بالثوابت الوطنية التي ما انفك النظام الحاكم يكررها، خاصة أن الوقائع تكشف يوماً خطل هذه الادعاءات وزيفها، فالقمع وإسكات الأصوات الحرة ونشر الفساد والإفساد هي الوسائل المثلى لتعبيد الطريق وتسويته أمام أعداء الوطن.

٤- يسعى النظام الحاكم على الدوام لتفصيل الوطن على مقاس أصحاب المصالح، ومنع أبناء الوطن من المشاركة السياسية وإبداء آرائهم في شؤون وطنهم ومجتمعهم، الأمر الذي يحول البلد وشؤونه إلى رهينة بيد فئة محدودة، لذلك تؤكد اللجنة على زيف النهج القائم على فصل المسألة الوطنية عن المسألة الديمقراطية، فالديمقراطية هي حصانة الوطن، وهي التي تعطيه معنى حقيقياً.

٥- تنتظر اللجنة المؤقتة إلى مسألة تحويل المعتقلين إلى القضاء العادي، باعتبارها محاولة مكشوفة من أجل تضليل الرأي العام العربي والدولي، خاصة في ظل السيطرة الأمنية المطلقة على السلطة القضائية،

ب- اتخذت اللجنة المؤقتة لإعلان القرارات التالية فيما يخص قضية المعتقلين:

١- تنتظر قوى الإعلان لقضية المعتقلين الحاليين والسابقين باعتبارها تمثل قضية الحريات في سوريا، وهي المعركة التي لا بد من كسبها بطي ملف الاعتقال السياسي نهائياً، ولذلك ترفض الدخول في المساومات والحلول الجزئية التي تطرحها أجهزة السلطة.

٢- تلتزم قوى الإعلان بالإبقاء على قضية المعتقلين حية في ضمائر السوريين والمجتمع الدولي من خلال دعمهم وإسنادهم والقيام بالحملات الإعلامية للتضامن معهم.

٣- العمل على تشكيل هيئة للدفاع عن معتقلي الرأي من المحامين السوريين، وتمثيل هذه الهيئة في مؤسسات إعلان دمشق.

٤- تشكيل لجنة خاصة من قوى الإعلان لمتابعة أوضاع المعتقلين داخل السجن، بالإضافة لأوضاع أسرهم، تعمل بالتنسيق مع مختلف الهيئات المدنية والحقوقية المعنية بالأمر.

٥- ناقشت اللجنة المؤقتة أوضاع العمل الحقوقي في سوريا، ورأت ضرورة التزام منظمات حقوق الإنسان في سوريا بالمهام التي أنشئت من أجلها وبمسؤولياتها في نشر الثقافة الحقوقية والدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٦- توجيه رسائل شكر إلى جميع الذين وقفوا بحزم مع قضية المعتقلين في سوريا، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي والمؤتمر القومي العربي والدكتور سليم الحص رئيس الوزراء اللبناني الأسبق والمثقفين اللبنانيين والمصريين الذين دعموا هذه القضية.

٧- توجيه رسالة إلى السيد عمرو موسى الأمين لجامعة الدول العربية تطالبه فيها بتحمل الجامعة لمسؤولياتها إزاء قضية معتقلي الرأي في سوريا

لقد خطت الجبهة والتحالف خطوات هامة إلى الأمام في هذه اللقاءات التي كان من بين نتائجها توقيع قوى المعارضة الوطنية السورية مع الأحزاب الكردية على أكثر من وثيقة تطالب بالعمل من أجل إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا ، ثم دخلت هذه التحالفات مجالات أوسع ، فجاء إعلان دمشق ليتوج في نهاية المطاف جملة تلك التحالفات ، كما تم الاتفاق بين الإطارين على إقرار رؤية مشتركة لحل القضية الكردية في سوريا ، وهما الآن بصدد عرض ومناقشة هذه الرؤية مع الأطراف الكردية الأخرى خارج الإطارين، ورغم الدور الإيجابي الذي اضطلعت به الجبهة والتحالف، فإننا لا ننفي وجود سلبيات لازالت قائمة وتتطلب عملاً جاداً لتجاوزها وتحقيق ما يصبو إليه شعبنا وفي المقدمة منها تجاوز واقع التشرذم والتشتت واستكمال تأطير الحركة الكردية وإيجاد مرجعية موحدة للشعب الكردي في سوريا .

ومن أجل المزيد من التقدم على طريق النضال في سبيل تحقيق الحقوق القومية المشروعة لشعبنا ، فإننا ندعو في هذه المناسبة لبذل الجهود لإدخال الحيوية وروح التجديد إلى صفوف الحركة من خلال الاهتمام بالعنصر الشبابي ليصبح عماد الحركة ومستقبلها النير . لأن الاهتمام بالشباب ، علاوة على انه ضرورة ملحة لإدخال دماء جديدة إلى صفوف الحركة ، فإن من شأن ذلك وضع طاقاتهم في خدمة قضية شعبهم المضطهد ، وإلى جانب الاهتمام بالشباب فإن من الضروري أيضاً إيلاء اهتمام خاص بالمرأة ودورها الفعال في المجتمع وإفساح المجال أمامها لتلعب دورها الريادي في بناء المجتمع والمساهمة في تطوير حركة شعبها، لأنها تشكل نصف المجتمع، الذي بدون أن تلعب فيه المرأة دورها البناء، يبقى مجتمعاً مشلولاً ومعطلاً ، كما لا ننسى التذكير في هذه المناسبة بالدور الإيجابي الذي تنمى أن يلعبه أبناء الجاليات الكردية في الخارج وفي ان يكونوا صوت الحركة المعبر عن إرادة شعبنا الكردي في دول المهجر ..

* لتكن هذه الذكرى حافزاً لنا جميعاً للمزيد من النضال وتوحيد الصفوف وحشد طاقات شعبنا .

* وعاشت الذكرى التاسعة والأربعون لميلاد أول تنظيم سياسي كردي في سوريا .

٢٠٠٦/٦/١٣

الهيئة العامة

للجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا
والتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

بيان

في الرابع عشر من شهر حزيران الجاري تمر الذكرى التاسعة والأربعون لميلاد أول حركة جماهيرية كردية منظمة في سوريا ، ففي مثل هذا اليوم من عام ١٩٥٧ وفي ظل الأجواء الديمقراطية التي كانت سائدة آنذاك ، تم تأسيس أول حزب سياسي كردي سوري ، كان من بين أولى أهدافه تنظيم وحشد طاقات شعبنا الكردي للدفاع عن حقوقه القومية المشروعة ..

لقد اضطلع الحزب منذ البداية بمهمة قيادة النضال التحرري للشعب الكردي وجمع وتوحيد طاقاته لتأمين حقوقه القومية المشروعة وتوفير الحريات الديمقراطية والمساواة التامة بين مواطني سوريا بكافة انتماءاتهم القومية والدينية ، وقد لاقت الأهداف النبيلة التي تبناها الحزب تجاوباً قل مثيله من قبل الجماهير الكردية التي انضمت إلى صفوفه التي توسعت خلال فترة وجيزة حتى ضمت الآلاف وحسبت له الأوساط الشوفينية الحساب لتقوم بحملة شعواء ضده فاعتقلت العشرات من قادته ولاحتت العديد من كوادره، ولكن رغم ذلك صمد الحزب واستطاع ان يقوم بواجبه في مواجهة السياسة الشوفينية وان يحبط الكثير من مخططاتها، كما واستطاع ان يشكل رأياً عاماً ضاعطاً، في الداخل والخارج، لصالح قضية الشعب الكردي ومطالبه العادلة في سوريا وضد سياسات التفرقة والمشاريع العنصرية .

ان الاعتقالات التي طالت العديد من قادة الحزب وكوادره لم تنل من إصرار الحزب على الإيمان بعدالة القضية الكردية والتمسك بمطالب وحقوق شعبنا العادلة ، إلا ان توالي الانقسامات ضمن صفوف الحركة فيما بعد، لعب دوراً سلبياً في اندفاع الجماهير الكردية والتفافها حول الحركة وفي تشتيت طاقاتها.

ان فصائل الحركة التي رصدت هذه الظاهرة السلبية بذلت الكثير من الجهود لمعالجتها والتقليل من أثارها السلبية من خلال الانضمام لأطر نضالية وتبني سياسات ومواقف موحدة تجاه القضايا المصيرية لشعبنا كما هو الحال اليوم بين الجبهة والتحالف ، حيث تم تشكيل هيئة عامة للإطارين تنظم جهود الأحزاب المنضوية فيهما ، واستطاعت ان تلعب دوراً إيجابياً في دفع الأمور باتجاه الاعتراف بالحقيقة الكردية في سوريا من خلال النضال الدعوي واللقاءات المتواصلة مع قوى المعارضة الوطنية السورية .

وارتهان الأخيرة بأوامر السلطة التنفيذية.

٦- لا يوجد لدى النظام الحاكم توقيت مناسب لأي شيء، إلا لتأمين الاستمرار والحفاظ على المصالح، لذلك تؤكد اللجنة المؤقتة على أهمية السير باتجاه التغيير الوطني الديمقراطي الذي يسمح بقيام سوريا وطناً حراً ومستقلاً وقوياً بمواطنيه.

ثالثاً: جبهة "الخلاص الوطني":

أعدت اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق التأكيد على بيانها الصادر بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٦، باعتبار "الجبهة" عملاً يخص أصحابه، وعلى عدم وجود علاقة تنظيمية بين إعلان دمشق وجبهة الخلاص، وأنه يمكن لقوى الإعلان أن تحل أية إشكاليات تعترض مسيرها عبر الحوار الدائم وبدلالة وحدة المعارضة ومصالحة التغيير الوطني الديمقراطي.

رابعاً: الترتيبات المتعلقة بإعلان دمشق:

ناقشت اللجنة المؤقتة الوضع الحالي لإعلان دمشق في ظل التغييرات الإقليمية، والهجمة الشرسة للسلطة على المعارضة الوطنية الديمقراطية، وأكدت على ما يلي:

١- تفعيل إعلان دمشق والسير قدماً باتجاه تحويله إلى قوة قادرة على الفعل والحركة في الوضع الداخلي السوري.

٢- استكمال بناء اللجان الداعمة للإعلان في بقية المحافظات السورية، وتوسيع نشاطها في أماكن تواجدنا.

٣- تتوجه اللجنة المؤقتة إلى جميع اللجان الداعمة للإعلان في المحافظات بضرورة وضع قضية المعتقلين على جدول أعمالها بشكل دائم، وبحث الإمكانيات الممكنة لمساندتهم وإبقاء قضيتهم مرفوعة.

٤- ناقشت اللجنة المؤقتة بشكل أولي المشاريع والتصورات المقدمة حول هيكلية إعلان دمشق وآليات العمل المناسبة، وأقرت توزيعها على القوى المشاركة في الإعلان وعلى لجان المحافظات تمهيداً لإقرارها بشكل نهائي في اللقاءات القادمة.

دمشق في ١٢/٦/٢٠٠٦

اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق